

ملخص لنشرة
واشنطن الفصلية
لعام ٢٠٠٣م



ملخص لنشرة واشنطن الفصلية لعام ٢٠٠٣م

تقديم:

تصدر النشرة عن «مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية»، وهي مؤسسة بحثية في السياسة العامة، كرّست عملها للتأثير في قضايا السياسة العالمية، تم تأسيسها في عام ١٩٦٢م في واشنطن «دي سي». ومن أهم أهداف المركز توجيه القرارات السياسية المختارة في الحكومة والقطاع الخاص؛ من خلال تزويد هذه المؤسسات بالتوقعات بعيدة المدى، وبالتفكير الذي يدمج تشكيلة واسعة من قضايا السياسة، وينجز المركز هذا الهدف من خلال ثلاثة مسارات:

- ١ - صياغة التحليل الاستراتيجي .
- ٢ - الاجتماع بصنّاع السياسة والزعماء .
- ٣ - إقامة ورش العمل السياسية .

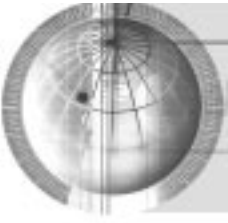
ملخص النشرة:

التأثير الأمريكي في باكستان:

في نشرة واشنطن الفصلية عدد شتاء ٢٠٠٣م؛ تحاول مديرة برنامج شرق آسيا في «مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية» «تيرييتا سي تشافر» تتبع التأثير الأمريكي في باكستان، حيث أصبحت باكستان موضع ضغط مكثف من الولايات المتحدة، وبالرغم من أن الولايات المتحدة قد أكدت تعاونها مع باكستان في الحرب على الإرهاب؛ إلا أنها قامت بالضغط على إسلام آباد - بطريقة حادة ومعلنة -؛ لكي توقف التسرب عبر الحد الفاصل بين القوات الهندية والباكستانية في كشمير، وبالنسبة لباكستان يعتبر التحالف لمواجهة الإرهاب أمراً مهماً، ولكن ليس على حساب مصالحها في كشمير.

ويعبر هذا التغير المتناقض عن طبيعة العلاقات الأمريكية الباكستانية، والتي امتدت لنصف قرن، والتي تميزت بوجود مصالح مشتركة وأولويات متعارضة.

وكان هذا النموذج واضحاً في الفترات الأولى من هذه التعاون الثنائي في فترة الستينيات، وخاصة في الثمانينيات، ففي كلتا الحالتين كانت الولايات المتحدة وباكستان حليفين ضد السوفييت، وفي فترة الستينيات وبالرغم من وجود الحدود الفاصلة الواضحة في معاهداتها مع الولايات المتحدة؛ اعتقدت باكستان أنها قد كونت تحالفاً ضد العدو الهندي، وأفاقت على حقيقة هذا الوهم المر عندما قامت الولايات المتحدة بوقف إمدادات الأسلحة لها أثناء حربها مع الهند في عام ١٩٩٦م. وفي فترة الثمانينيات توقف التعاون بين البلدين بسبب البرنامج النووي الباكستاني، وهو موقف حرج بالنسبة للسياسات الأمنية الباكستانية، وقررت باكستان



أن تواجه القوة العسكرية الهندية التي تفوق باكستان ، وأصيب كلا البلدين بخيبة أمل تجاه هذا التعاون .

وكان تعقيد الأجندة (خطط العمل) السياسية هي طريقة واشنطن لزيادة تأكيد علاقاتها مع بعض الرؤساء الباكستانيين (الجنرال أيوب خان في فترة الخمسينيات والستينيات ، ضياء الحق في فترة الثمانينيات ، وحالياً الجنرال برويز مشرف) بدلاً من وضع سياسة تقوم على تحقيق المصالح والأهداف على المدى البعيد في باكستان ؛ وكنتيجة لذلك فإن بعض القضايا - مثل قضية فاعلية النظام السياسي الباكستاني - لم تلق اهتماماً كافياً .

ويتساءل اليوم صائغو السياسات والمواطنون المهتمون بالسياسة في باكستان ؛ عن الفترة الزمنية التي ستمضي قبل أن تقوم الولايات المتحدة بقطع تعاونها مرة ثانية مع باكستان وتنتهي مصالحها معها ، وتنصح الباحثة أنه حتى لا يتكرر الماضي ؛ يجب أن تنزع الولايات المتحدة الطابع الشخصي عن علاقاتها بباكستان ، وتقوم بوضع قاعدتين أساسيتين للتعامل بينهما :

١ - وضع مجموعة إجراءات طويلة المدى من أجل دعم الديمقراطية ، وإضفاء صفة الشرعية على المؤسسات الباكستانية .

٢ - اتخاذ موقف واقعي وقوي للعمل مع كل من باكستان والهند للتعامل معاً والتوصل إلى حل لنزاعهم الخطير بطريقة مثالية .

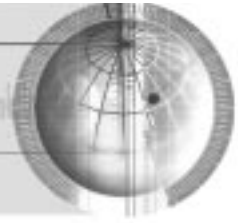
وتستعرض الباحثة محطات مهمة في العلاقات الباكستانية الأمريكية :

١ - مشكلة الثمانينيات :

عندما دخلت الدبابات السوفييتية إلى كابل في عيد الميلاد عام ١٩٧٩م ؛ كان دخولها مبشراً ببداية أكثر الفترات قوة ونشاطاً في التعاون بين أمريكا وباكستان ، وهو التطور الذي ساعد في نهاية الأمر على تفكيك الإمبراطورية السوفييتية ، ومع ذلك فقد عادت العلاقات إلى سابق عهدها أثناء ذلك العقد ؛ حيث أدى البرنامج النووي لباكستان وتعارضه مع سياسة الولايات المتحدة لمنع الانتشار النووي في نهاية الأمر إلى نهاية هذا الفصل من التعاون الأمريكي الباكستاني ، والطريقة التي تعارضت بهما هاتان القضيتان في ذلك الوقت تساعدنا على أن نفهم حركة العلاقات الأمريكية الباكستانية ، فقبل عامين من الغزو السوفييتي لأفغانستان كانت القضية النووية تمثل بؤرة الاهتمام في علاقات الولايات المتحدة مع باكستان ، وقامت الولايات المتحدة بوقف المساعدات الاقتصادية لباكستان ، ولم يحدث ذلك لمرة واحدة بل حدث مرتين عندما تجاوز البرنامج النووي المبكر لباكستان الحدود التي وضعها التشريع الأمريكي .

وفي عام ١٩٨١م - بالرغم من ذلك - وفي مقابل موافقة باكستان على تشكيل جبهة معارضة للاتحاد السوفييتي في أفغانستان ؛ قامت إدارة الرئيس «ريجان» بإقناع الكونجرس بإصدار تشريع بإعادة استحقاق باكستان للمساعدات ، وبسرعة أصبحت باكستان ثالث أكبر دولة تستفيد من المساعدات الاقتصادية الأمريكية ، وأيضاً من أكبر الدول التي تتلقى المساعدات العسكرية .





ملخص لنشرة واشنطن الفصلية لعام ٢٠٠٣م

ترجمات

وكان التعاون الاستخباري مذهلاً أيضاً، وقد طغت أزمات البرنامج النووي الباكستاني على طبيعة العلاقات الأمريكية الباكستانية في فترة الثمانينيات، ولكن في عام ١٩٨٥م - أي بعد أربعة أعوام من استئناف المساعدات - تجاوزت باكستان الشروط الأمريكية للانتشار النووي، والتي تمت مراجعتها من قبل. وكرد فعل لذلك؛ قام الكونجرس مرة ثانية - بناءً على طلب الإدارة الأمريكية - بتمرير التصديق على تعديل القانون، والذي غير من الشروط والمعايير الموضوعة لوقف المساعدات، واقتضى هذا التشريع أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تقوم بتقديم المساعدات أو بيع أو تحويل المعدات العسكرية؛ في أي عام لا تستطيع الولايات المتحدة فيه أن تتأكد من أن باكستان لا تمتلك أي وسائل تفجيرية نووية، ومن ثم فإن المساعدات الأمريكية سوف تقلل بشكل واضح من فرص حدوث ذلك.

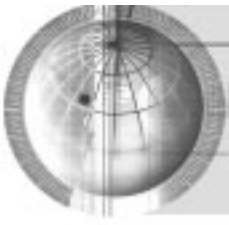
وفي السياسة النووية التي تنتهجها الولايات المتحدة؛ تعتبر المساعدات الاقتصادية والعسكرية هي الجزرة، والعقوبات هي العصا، ومع هذا فقد كانت إسلام آباد مقتنعة بأن اهتمام الولايات المتحدة بأفغانستان كبير جداً، لدرجة أنها لن تقوم أبداً بوقف المعونات عن باكستان، وقطعاً كان هذا الحكم خاطئاً، ولقي «ضياء» مصرعه في حادث غامض بالطائرة عام ١٩٨٨م، وتم انتخاب خريجة (هارفارد) «بينظير بوتو» رئيسة للوزراء، وأصبحت رئيسة الحكومة المؤثرة، ورحل الجيش السوفييتي عن أفغانستان في يناير ١٩٨٩م، وتسبب عزل «بوتو» بمساعدة الجيش في صدمة كبيرة لواشنطن، وتغير سياق السياسة الأمريكية.

وتم تنفيذ العقوبات في أكتوبر ١٩٩٠م - وهو بداية السنة المالية الأمريكية -، وحينما تم إبلاغ الحكومة الباكستانية بأنه سيتم وقف المعونات؛ كان الجواب: (إنكم لم تحذرونا)، وقد تم تحذير باكستان - في الحقيقة - على مدى عشر سنوات، ولكنها كانت تفترض دائماً أن هناك أولويات أمريكية أخرى أكبر كافية لعدم تصديق هذا التحذير.

ومع نهاية العقد؛ عادت باكستان بسرعة مرة ثانية لثقل من التعاون إلى العقوبة، وعادة ما كان يتم تفسير العلاقات الأمريكية - الباكستانية في الثمانينيات كموضوع دراسة لعدم جدوى توظيف كل من العقوبات التأديبية والمساعدات المحفزة، ولكن الدرس الحقيقي كان أكثر تعقيداً؛ فقد كان البرنامج النووي - إحدى الأولويات الباكستانية العليا في ذلك الوقت - يرتبط بشكل وثيق مع الشعور القومي بأنها كانت في صراع حياة أو موت (مصري) مع الهند.

وقد يكون التهديد الأمريكي لباكستان بقطع المعونات قد عطلّ إتمام البرنامج النووي لباكستان - ربما لعدة سنوات -، ومهما يكن من شيء؛ فقد ظل - بشكل مستمر - هدف تحييد التفوق العسكري الهندي عن طريق تطوير أسلحته النووية؛ يحتل أولوية كبيرة تفوق تلقي المساعدات الاقتصادية أو الإمدادات العسكرية من أي طرف آخر بما في ذلك الولايات المتحدة.





مرة ثانية - غالباً بعد أحداث ١١ سبتمبر مباشرة -؛ قدمت الولايات المتحدة لباكستان ما اعتبر إنذاراً على المدى البعيد لباكستان، والتي جعل منها موقعها المجاور لأفغانستان، ومساعدتها التاريخية لطالبان؛ شريكاً حيوياً أساسياً للجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب. وقد أعطت الهجمات على نيويورك وواشنطن مصداقية كبيرة؛ سواء لعرض الولايات المتحدة لاستئناف المساعدات الاقتصادية، أو التهديد بالعواقب الوخيمة على باكستان إذا ما رفضت أن تتعاون مع الولايات المتحدة، وقد تلاقى التهديد العملي مع رد فعل «مشرف» السريع والإيجابي.

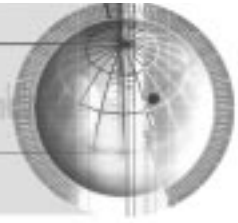
ولكن الجنرال «مشرف» وجد فرصة سانحة لمواصلة هدفه المعلن لاستئصال التهديد الواقع على باكستان، والذي يتمثل في الميليشيات غير الشرعية والمتنامية بشكل سريع، وقام «مشرف» بتوضيح قراره في خطاب للأمم ألقاه في ١٩ / ٩ / ٢٠٠١م، وركزه في أربع مصالح استراتيجية أساسية لباكستان: الأمن القومي، الانتعاش الاقتصادي، الحاجة إلى تأمين إمكاناتها النووية والصاروخية الاستراتيجية، والقضية کشميرية.

٢ - أفغانستان:

هذه هي المحطة الثانية في العلاقات الباكستانية - الأمريكية، والتي تركز عليها الباحثة، ومع بدء العمليات في أفغانستان قام «مشرف» بعزل مدير وكالة الاستخبارات الباكستانية الداخلية (S.I.S) : هي فرع من الجيش ومسؤول عن دعم طالبان؛ ليتأكد من أنه سوف يتم تنفيذ التغيير الذي قام به في سياسته تجاه أفغانستان، وكانت الشهور الأولى من العلاقة السياسية بأفغانستان الجديدة مؤلة بالنسبة لباكستان. وحقق «مشرف» نجاحاً بسيطاً في إقناع الولايات المتحدة لتعديل خططها العسكرية والسياسية لكي تراعي المصالح الباكستانية.

وحثت الولايات المتحدة - بشكل علني - لتقليل حجم القصف الجوي لأفغانستان، بتأثير ضئيل ظاهرياً، وحتى الأسوأ من ذلك - من وجهة نظر باكستان - هو تعقّب طالبان بعد انهيار النظام في كابل. وكان المنافس الداخلي الرئيس لطالبان هو التحالف الشمالي، وهو مجموعة من قادة القبائل المعارضة لباكستان، والتي تؤمن بالصدقة مع الهند. وأخفقت جهود «مشرف» في إقناع الولايات المتحدة بعزل هذه الجماعة عن مقاليد الأمور في كابل، وشاهدت باكستان ألد أعدائها من الأفغان يتولون السلطة بمساعدة قوية من الولايات المتحدة، وبدا ذلك لضباط الجيش الذين بذلوا جهودهم لكيلا تصبح باكستان بين دولتين معاديتين «كسندوتش»، بدا لهم ذلك كارثة، وبالرغم من التعاون القوي لهيئات تدعيم القانون في كلتا الدولتين؛ تساءل بعض المسؤولين الأمريكيين عن مدى ما قدّمته باكستان من مساعدات في مكافحة الإرهاب، واستغرقت السلطات الباكستانية أسبوعاً كاملاً لكي تقدّم معلومات للولايات المتحدة؛ بعد أن قام أحد المشاركين في اغتيال «دانيال بيرل» بتسليم نفسه لأحد المسؤولين في الحكومة الباكستانية، والذي قدّم هذا الشخص في البداية ليُعرف كعميل مخبرات باكستاني. وفي مجتمع يصعب فيه تحديد الخطوط الفاصلة بين الاستخبارات والتطرف ودعم القانون؛ يكون من الصعوبة





ملخص لنشرة واشنطن الفصلية لعام ٢٠٠٣م

ترجمات

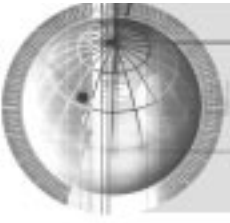
بمكان أن نتبين من أين تبدأ معارك البيروقراطية والمراوغة، ومما يزيد الوضع تعقيداً أن الجماعات الباكستانية العرقية المسلحة تتضمن الكثيرين من الذين كانوا يتسللون إلى كشمير، وتقوم بمساعدة الميليشيات المسلحة بمساعدة خفية من وكالة الاستخبارات الباكستانية (I.S.I)، وتعليق السيطرة على الجماعات المسلحة في الداخل بقضية (كشمير) وهي القضية السياسية العسيرة، والتي تُسيطر على «مشرف» تجاهها مشاعر متناقضة على أحسن الفروض.

٣ - كشمير:

تعدّ كشمير المحطة الثالثة في العلاقات الأمريكية الباكستانية، حيث أعاد الهجوم على البرلمان الهندي في ديسمبر ٢٠٠١م قضية كشمير إلى الصدارة من جديد لتضع الشريكين على طريق الخلاف. ويحظى الشك في الهند والتوغل في كشمير بدعم كبير في باكستان. وكشمير من بين القضايا القليلة بالنسبة لضباط الجيش. وخاصة إذا كان من يتولى الرئاسة جنراً في الجيش. التي تُعد من الأركان الأساسية للأمن الباكستاني، والتي لا يوجد استعداد لقبول النصيحة من أي أطراف خارجية بشأنها، وكان «مشرف» والقيادة الباكستانية يأملون في أن تدفع مساعدتها لسياسة الولايات المتحدة في أفغانستان إلى أن تغضّ الولايات المتحدة الطرف عن مساعدة باكستان للميليشيات المسلحة في كشمير، وأن تقدّم بعض المساعدات الدبلوماسية لوضع تسوية في «كشمير» تكون مرضية لباكستان، ومرة ثانية وجد «مشرف» نفسه يواجه ضغوطاً أمريكية كبيرة ومكثفة ومعلنة؛ لكي يقوم بوقف المساعدات الباكستانية عن الميليشيات المسلحة في «كشمير»، ومنع تسلل المقاتلين إلى داخل الإقليم الذي تسيطر عليه الهند، ويتساءل الآن أولئك الذين تتبعوا القضية عن كثب بالرغم من ذلك عن مدى استمرارية الجهود الباكستانية. بما في ذلك جهود «مشرف» نفسه؟ وعادت العلاقات الأمريكية الباكستانية يكسوها من جديد طابعان مختلفان، يعكسان الأهداف المتعارضة، واستمرت الولايات المتحدة في الضغط على «مشرف» لتغيير سياسته في كشمير، ولكن كبار المشرفين على صناعة القرار في واشنطن كانوا يضعون العمليات التي تجري ضد أعضاء تنظيم القاعدة. الذين كانت تزداد الأدلة بشأن وجودهم في باكستان. على رأس أولوياتهم، وربما يكون «مشرف» قد استنتج أن تعاونه مع الولايات المتحدة في أفغانستان، وفي العمليات التي تقوم بها ضد تنظيم القاعدة، ذو أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة؛ لدرجة أنها ستكون مستعدة للتهاون إلى حدٍ ما بشأن التورط الباكستاني في كشمير، وأنه سيتعرف على هذه الدرجة من خلال التجربة والخطأ.

المساعدات الاقتصادية:

وقبل وقوع الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة؛ قامت حكومة «مشرف» بإصلاح الأوضاع المالية في حكومته، وقامت الولايات المتحدة بتقديم ما يزيد عن ٦٠٠ مليون دولار كمساعدات للتصدير، وطلبت إدارة «بوش» ٢٥٠ مليون دولار للسنة المالية ٢٠٠٣م، واستمرت باكستان في التزامها ببرنامج إصلاح اقتصادي



من صندوق النقد الدولي ، والذي جعل تخفيض الديون من دائئها أمراً ممكناً ، وتحسن ميزان المدفوعات بشكل كبير - وسوف يستغرق علاج المشكلات الاقتصادية في باكستان وقتاً أطول من ذلك - ، ولا تزال القطاعات الاجتماعية - التعليم والصحة على وجه الخصوص - تعاني من نقص التمويل بشكل خطير . بالإضافة إلى أنه من المفترض أن يتم دفع جميع المعونات الأمريكية في السنة الأولى نقداً ، ويتم تخصيص المبالغ بشكل مباشر إلى تعويضات الديون ، وسيجري تطبيق الشيء نفسه على ٨٠ ٪ من ميزانية السنة المالية التالية ، وترك مبلغ متواضع نسبياً يتم تخصيصه للإنفاق على التنمية . وظل الاستثمار أقل من المعدلات في التسعينيات ؛ بسبب الأوضاع الباكستانية الداخلية جزئياً ، وأيضاً بسبب الأوضاع السيئة في الاقتصاد العالمي ، وسوف يستغرق حل هذه المشكلات المنتظمة عقداً من الزمان حتى يتم حلها بشكل مناسب .

وفي النهاية تقدم الباحثة الأمريكية نصيحتهما ، وهي أنه على المدى القريب العاجل ؛ فإن نهوض باكستان كدولة صحيحة وسليمة ، لها مؤسسات شرعية تؤدي دورها بكفاءة ، هو مطلب مُلح للحفاظ على منطقة جنوب آسيا من وجود الإرهاب بها ، حتى على المدى القصير فالمنظمات الباكستانية تؤثر في الحملة القومية على المتطرفين المتدينين ، فالمنظمات التي تعتمد عليها باكستان في السيطرة على الميليشيات ، وخصوصاً الشرطة ، ضعيفة وفاسدة ولا يُعتمد عليها .

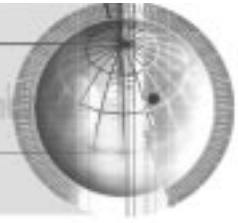
فانهماك «مشرف» بمستقبله السياسي الشخصي ، وتوظيفه للعملية السياسية يعوق الإصلاحات السياسية التي يمكن أن تساعد على نهوض الدولة الضعيفة والمؤسسات التي تحتاج إليها لإرساء دعائم الحكم .

ومن المحتمل أن تؤدي نتائج الانتخابات البرلمانية إلى زيادة العلاقات بين واشنطن و «مشرف» ، والذي سيكون لديه أسبابه الوجيهة لكي يعتبر نفسه القوة الوحيدة التي تقف في وجه الإسلاميين المتطرفين ، ومع ذلك فقد زادت نتائج الانتخابات من مدى أهمية أن تقوم الولايات المتحدة بوضع سياسة تجاه باكستان ؛ بحيث تكون هناك روابط وثيقة إلى أقصى مدى مع مؤسسات الدولة والقادة السياسيين ، واستعداد الولايات المتحدة للتحديث بحرية ضد توظيف الجيش في العملية السياسية أثناء الشهور التي تسبق الانتخابات .

وسوف يكون العامل الأهم بالنسبة لأجندة الديمقراطية الفعالة والمؤثرة في باكستان ؛ هو أن تُخصَّص الولايات المتحدة قدراً أكبر من معوناتها لدعم المؤسسات في الحكومة الباكستانية ، والتي تعتمد عليها الحكومة الباكستانية ، والحياة السياسية .

وسوف تشمل نقاط البدء المناسبة على اتفاق لاختبار وتدعيم السلطة القضائية ، وفحص دقيق للمؤسسات الخدمية ذات العائد ، وممارسة الضغط لتحقيق قدر أكبر من الديمقراطية الداخلية داخل الأحزاب السياسية ، والمساعدات الفنية المعدة لزيادة فاعلية البرلمان ؛ ستكون مساهمة مهمة إضافية ، ولكن دولا لها نظام برلماني قوي ستكون أفضل من الولايات المتحدة في تقديم ذلك ، وستكون الولايات المتحدة في حاجة إلى تكوين علاقات





ملخص لنشرة واشنطن الفصلية لعام ٢٠٠٣م

ترجمات

فعالة مع الحكومة المنتخبة إلى جانب الحوار القائم مع «مشرف»، وإمكانية أن تشارك الأحزاب السياسية في الحكومة يجعل ذلك أكثر - وليس أقل - أهمية، وتتعارض جداول أعمالهم «وأجنداتهم» مع الأهداف الأمريكية بأشكال مختلفة.

والمشكلة الأساسية في سياسة الولايات المتحدة تجاه باكستان؛ هي الصدام بين الولايات المتحدة والأولويات الباكستانية، وبخاصة علاقة باكستان مع الهند، وسياساتها في كشمير.

وكما كانت الولايات المتحدة غير قادرة على أن تغير من السياسة النووية لباكستان في الثمانينيات؛ فسيكون من العسير عليها بشكل كبير في أن تقنع باكستان بتغيير سياساتها في كشمير حالياً. وتريد الولايات المتحدة من باكستان أن تلتزم بالطرق السلمية في صراع الحرية في كشمير، وتريد من الهند وباكستان أن يعملتا من أجل إيجاد تسوية للقضية.

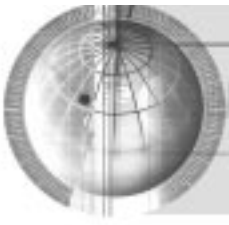
ولسوء الحظ فقد أدت خبرة باكستان في السبعينيات والثمانينيات بها إلى الاعتقاد بأنه بدون العنف فسوف تتجاهل الهند باكستان؛ بالإضافة إلى أن خبراتها في الثمانينيات قد أفنعتها بأن ذلك النوع من الصراع غير المكثف الذي أخرج الاتحاد السوفيتي من أفغانستان؛ يمكن أن يؤدي إلى خروج الهند من كشمير.

والتغير الحقيقي في السياسة الباكستانية - متضمناً الوفاء بوعود «مشرف» لـ «بوش» لوقف التسلسل إلى كشمير - يتطلب كلاً من التعامل مع القيادة وإيجاد إجماع سياسي حول رؤية متغيرة بشكل راديكالي لكل من باكستان وكشمير.

ويتطلب التحول في السياسة أيضاً وجود زعيم هندي مستعد للتجاوب، وجهداً متواصلًا من كلا البلدين لاستئصال الراديكاليين الذين يعارضون التسوية المرضية للطرفين.

وسياسة «العصا والجزرة» التقليدية التي تنتهجها الولايات المتحدة - كالمساعدات، والمباحثات السياسية المكثفة، حتى تقديم المساعدات العسكرية بقدر أكبر -؛ لا تكفي لتعميق هذا التغير في ذهن القائد المتشكك أو لمساعدته في الحصول على تأييد الجيش والشعب له.

لقد كانت الولايات المتحدة فعالة في إدارة الأزمة، وكانت تعمل من وراء الكواليس لمساعدة الهند وباكستان لتهيئة المناخ للمباحثات، ويحتاج ذلك إلى أن يصبح عاملاً رئيساً في سياسة الولايات المتحدة، تدعمه رؤية استراتيجية متكاملة حول كيفية تحقيق التغييرات في جميع أطراف الصراع، وتفاصيل مثل هذه الاستراتيجية يحتاج توضيحها إلى أكثر من هذه الصفحة، ونجاحها مضمون بكل تأكيد. وفي غياب مثل هذه الاستراتيجية فإن هناك فرصة ضئيلة - بالرغم من ذلك - في أن تتحرك باكستان والهند نحو الوصول لحل سلمي لخلافتهما، وأن تستمر وجهات النظر الأمريكية والباكستانية في تعارضها إزاء هذه القضية الأساسية والخطيرة، وفي ظل الجدل الذي يدور اليوم حول السياسة الخارجية للولايات المتحدة، والذي يتركز بشكل كبير حول



العراق، تبدو أبعاد مثل هذا الارتباط ضعيفة في المستقبل القريب، وبدون هذه التغييرات فإننا يجب أن نتوقع أن سياسة باكستان في أفغانستان لن تشهد أي تغيير جوهري.

ونظراً لأن العمليات اليومية في كشمير أكثر أهمية لباكستان من الولايات المتحدة، فسوف تستمر الحرب غير المكثفة، وسوف تُسفر عن مخاوف نووية كالتى حدثت في ٢٠٠٢م، وسوف تستمر الجماعات المسلحة - والتي تدعم موقفها الآن مع الظهور القوي لأحزاب الدينية في الانتخابات - في عملها كقاعدة أساسية في باكستان، وستصبح التنمية الاقتصادية والسياسية التي تأمل الولايات المتحدة في تشجيعها أكثر صعوبة، وسوف يستمر «مشرف» والجيش في الهيمنة على المؤسسات الضعيفة في الدولة.

وها هنا توجد مفارقة؛ فعندما تولي «مشرف» رئاسة الحكومة الباكستانية في ١٩٩٩م وضع إعادة البناء القومي كهدف رئيس، وكما لاحظنا فيما سبق؛ هناك منطقة تتلاقى فيها الآمال الأمريكية والباكستانية معاً، ويبدو أنها تلقى صدئاً واسعاً مع آمال الشعب الباكستاني، وتهدد سياسة باكستان في كشمير - ذات الصدى الشعبي الواسع في باكستان - جهود إعادة البناء، وربما تعوق السياسة الأمريكية التي ترتبط بزعيم واحد أيضاً بتحقيق الأهداف التي ترغب فيها الولايات المتحدة، ويريدها «مشرف» بشدة.

* * *

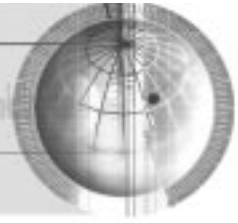
الأمّن والاستقرار في الخليج بعد الحرب على العراق؛

وفي عدد الصيف من النشرة اشترك الباحثون «جوزيف مكميلان» و «ريتشارد سو كولسكي» و «أندرو سي. دابليو أنر» في إعداد تقرير مفاده أن موارد إدارة بوش وطاقاتها واهتماماتها قد استُهلكت من خلال المهام الضرورية؛ من إعادة إعمار العراق، وتحقيق التوازن والاستقرار فيه، والبحث عن أسلحة الدمار الشامل، وتوصيل مساعدات الإغاثة الإنسانية، وتكوين مؤسسات حاكمة جديدة، وهذه الجهود قد حولت الاهتمام إلى نقطة مهمة أخرى من مهمة لم تكمل بعد، وهو توفير الظروف المناسبة للأمن والاستقرار الدائمين في الخليج الفارسي على مدى أوسع.

وتشير الدراسة إلى أن نهاية صدام لن تنهي التطرف والإرهاب الإسلامي، حيث إن انتشار عدم التكافؤ في القدرات العسكرية، وترويج المخدرات، والخلافات الإقليمية، والكوارث البيئية، والعقبات السياسية الداخلية؛ تمثل تحديات للاستقرار في المنطقة، وأخيراً. فإن تحييد التهديد العراقي إلى جانب المعارضة المحلية المتزايدة للوجود العسكري الأمريكي في الخليج؛ سوف يشكل مزيداً من الضغط على الولايات المتحدة؛ لكي تقلل من نشر قواتها في المنطقة، ومن ثمَّ تحول معظم عبء التعامل مع هذه المشكلات إلى الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي إلى جانب العراق وإيران.

ويمكن أن تؤدي هذه التهديدات مجتمعة إلى تعريض حياة المواطنين الأمريكيين للخطر، وتعطيل تدفق





ملخص لنشرة واشنطن الفصلية لعام ٢٠٠٣م

ترجمات

البترو، واستشارة التدخل العسكري الأمريكي، ويؤدي بشكل أوسع إلى التوتر، وربما إلى الصراع داخل المنطقة، وباختصار؛ لم يؤد انتصار القوات الأمريكية في العراق - بغض النظر عن دلالاته التاريخية - إلى حل معظم التحديات الأمنية الصعبة التي ميزت البيئة الأمنية قبل الحرب في الخليج وبعد الحروب الكبرى.

نادراً ما يكون لدى القوى المنتصرة الفرصة لوضع قواعد ومبادئ جديدة لتشكيل نظام دولي آمن ومستقر، ويمكن أن يؤدي عقد اتفاقيات متشابهة للدخول العسكري وإقامة القواعد العسكرية بين الولايات المتحدة والحكومة العراقية الجديدة - حتى لو كانت مرغوبة من الناحية العسكرية - إلى اعتماد أمريكي غير نافع على حكومة واحدة في الإقليم، ويمكن أن يؤدي هذا بدوره إلى إعاقة التعاون بين الدول الكبرى - والتي تتولى الزعامة في المنطقة - لتستمر في اعتمادها - بشكل مكثف - على واشنطن في حل مشكلاتها الأمنية الخاصة.

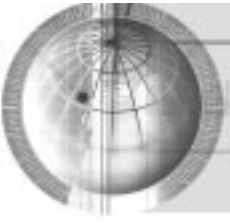
والمخاطرة الكبرى هي أن أي منظمة أمنية تضم دول الخليج يمكن أن تتحول إلى كتلة معادية للولايات المتحدة أو لإسرائيل، لكن مع الأخذ في الاعتبار بالمصالح المتعارضة لأي عضو في أي رابطة إقليمية، والشكل الضعيف الذي يمكن أن تكون عليه تلك الرابطة؛ فإن ذلك يكون أقل إثارة للقلق.

ومن خلال المعارضة الراديكالية في إيران لأي تسوية بين الفلسطينيين وإسرائيل؛ فسوف يكون هناك بعض المخاطرة؛ لأنه يحتمل أن تحاول إيران بث روح العداء لإسرائيل في أي نظام أمني جماعي في منطقة الخليج، وذلك سيعوق - إلى حد كبير - أي عملية سلام في المستقبل.

ومن المستبعد - تماماً - بالرغم من ذلك - أن يكون لمثل هذا التحالف أي تأثير عسكري مؤثر، فالهزيمة العسكرية للعراق، وتقليص قدراته العسكرية على تهديد «إسرائيل»؛ يتفوق على أي اتحاد عسكري بين هذه الدول في المستقبل، ومن الناحية السياسية فإن الاختلاف في وجهات النظر بين هذه الدول الأعضاء، إلى جانب الروابط المتنامية للعديد منها مع الولايات المتحدة، سوف تمنع أن يكون لهذه الدول تأثير في القضية الفلسطينية مع إسرائيل؛ يزيد عن التأثير الذي تقوم به جامعة الدول العربية أو منظمة المؤتمر الإسلامي حالياً.

إن نجاح أو إخفاق أي نظام أمني إقليمي، يعتمد على هيكله وتنظيمه، يتوقف على أن يكون هذا النظام قادراً على تحقيق ثلاثة أهداف:

- ١ - توفير قدر بسيط من قدرات الدفاع الشخصي المحلي المشترك بين مجموعة الدول الأضعف.
- ٢ - تطوير بيئة مناسبة للتعاون في قضايا الأمن؛ مما سيقول من احتمالات ونتائج الصراع بين دول الخليج، ويمكنهم من التعاون لمواجهة التهديدات الانتقالية.
- ٣ - و يتيح للإقليم إمكانية أن يقوم بدور فعال وبنّاء في تدعيم السلام والاستقرار في منطقة ما رواء الخليج، وليس فقط في المنطقة الأكبر من الشرق الأوسط، ولكن أيضاً في المناطق المجاورة للشرق الأوسط؛ مثل أفغانستان وآسيا الوسطى.



ويبقى السؤال : كيف يمكن أن يتم ربط الترتيبات الأمنية المحددة في منطقة الخليج مع الجزء الأكبر من الشرق الأوسط؟

وتشير الدراسة إلى إنه يجب أن يتم تناول هذا الارتباط بقضايا الأمن الأوسع في الجزء الأكبر من منطقة الشرق الأوسط فقط على المدى الأكبر، ويجب أن يكون هذا التركيز الأولي على الدول في منطقة الخليج وفي شبه الجزيرة العربية؛ منصباً على مشكلات الأمن المتعلقة بالمنطقة، وليس تلك المتعلقة بإسرائيل والسلطة الفلسطينية.

وتختتم الدراسة بعدد من النصائح والوصايا التي يجب أن توجه الموقف الأمريكي نحو إعادة تنظيم (هندسة) للأمن الإقليمي في المنطقة:

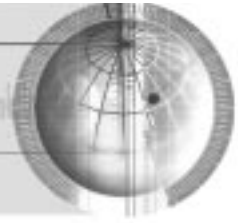
أولاً: يجب أن تتولى دول الخليج هذه المهمة حتى تكتسب مزيداً من الشرعية، ولا تعني هذه التوصية أن تقف الولايات المتحدة موقفاً سلبياً؛ بل على العكس، فقد ترى واشنطن أنه من الضروري أن تقوم بتحفيز المشاركين المتوقعين لإقامة حوار إقليمي، وتحسين المناخ المحيط بهذه المبادرة، ولكن هذا يتطلب دفعة خفيفة.

وهناك طريقة عملية وحيدة أمام الولايات المتحدة للإسراع ببدء هذه العملية، وهي أن تقوم بتوسيع نطاق الإدراك الرسمي لدول مجلس التعاون الخليجي كمنظمة دولية؛ مما يُمهد الطريق أمام الولايات المتحدة لتقديم أنواع المساعدات المختلفة.

بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة يجب أن تعمل من وراء الكواليس لدعم الآخرين للدفع بهذه المبادرة إلى الأمام؛ من خلال طرق النماذج ذات الممارسات الأفضل، وكل الصور الأخرى من التوصيات والمساعدات، فعلى سبيل المثال؛ فإن الحكومة الأمريكية يمكن أن تعرض قيامها بالإشراف على عقد مؤتمرات ذات صلة مع حلفائها في منطقة الخليج ودول أخرى، وربما تتطلع لأن تقوم بدور المراقب. وباختصار: يجب ألا تسعى الولايات المتحدة لفرض ما ترغب فيه أو فرض مسار التطور؛ حيث تسود مشاعر الكراهية للولايات المتحدة، والنظر إليها باعتبارها قوة استعمارية في منطقة الخليج؛ لذا فإن وضع علامة «صنع في أمريكا» على المنظمة الجديد سيخنقها في مهدها.

ثانياً: يجب أن تركز أجندة العمل (جدول العمل) على صور التعاون الواقعية والمتواضعة في المناطق ذات المصالح المشتركة، على غرار ما تدور المحاولات بشأنه في مجلس الناتو الجديد للتعاون مع روسيا. وفي نهاية الأمر فإنه لا شيء ينجح مثل النجاح، فبعد أن تحقق مجموعة من النتائج البسيطة، حتى تمنحها ثقلاً معنياً، وبعد أن تكون قد أوجدت مناخاً من الثقة المتزايدة؛ يمكن أن يبدأ المنتدى الجديد في أن يتطلع لما هو أكثر.

ثالثاً: يجب أن تظل الولايات المتحدة متيقظة للحفاظ على مبادئها العادلة، فمن بين طليعة المصالح الأمريكية الحاجة إلى منع المنتدى (المنظمة الجديدة) من أن تتحول إلى أداة انتقاد لإسرائيل، والعلاقات بين



ملخص لنشرة واشنطن الفصلية لعام ٢٠٠٣م

ترجمات

أمريكا وإسرائيل ، وسياسات الولايات المتحدة تجاه علمية السلام في الشرق الأوسط ، ومعارضة الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج .

وأفضل الطرق لتلطيف هذه المخاطرة يكون من خلال الدبلوماسية الشائبة الهادئة - ولكنها حازمة - مع الأعضاء البارزين ، وخصوصاً العراق وغيرها ، وخلال هذه المحادثات ؛ سوف تحتاج واشنطن إلى أن توضح أن دعمها المستمر للمناقشات متعددة الأطراف والمتعلقة بقضية الأمن ، وقوة العلاقات بين الأعضاء مع الولايات المتحدة ؛ يرتبط - بشكل أوسع - جزئياً بسلوكها تجاه المنظمة الجديدة .

رابعاً : ويحتاج مبدأ إدراج الحاجات إلى تطبيقه والمحافظة عليه ، فقد أطاح تغيير النظام في العراق بالعقبة الرئيسة في طريق مشاركة العراق في إطار الأمن الموسع في المنطقة .

فعلى مدى السنوات القليلة الماضية ؛ أظهرت إيران اهتماماً ملحوظاً بالالتزام والشفافية بشكل أفضل ، وكذلك باتخاذ إجراءات بناء الثقة مع جيرانها من دول الخليج ، وبالطبع فإن مشاركة إيران في المنتدى الأمني الجديد سوف تثير - بالطبع - قضية سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران ، وخصوصاً قضية ما إذا كانت إدارة بوش تخطط لبدء حوار مع المسؤولين الإيرانيين في مخطط هذا التنظيم .

ولا يتطلب الحوار مع إيران في قضايا الأمن الإقليمي ذات الاهتمام المشترك (والذي دار فيما سبق حول أفغانستان) ؛ أن تتخلى الولايات المتحدة عن موقفها الثابت ؛ بأن علاقاتها مع إيران لن تتحسن حتى تتوقف إيران عن سعيها للحصول على أسلحة الدمار الشامل ودعمها للإرهاب الدولي ، ومعارضتها لعملية السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل .

وهذه الخطوة تتطلب أن تحدد موقفها من علاقاتها بإيران - غالباً - بالطريقة نفسها التي تتعامل بها مع الصين ؛ وهي أن تتعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك ، وتختلف أو حتى تتصارع في القضايا موضع الخلاف .

